

السياسة البيئية والفقر في الوطن العربي

* بين التأثير والتأثر *

د.يدو محمد -جامعة البليدة

أ. كريدر شري-م.ج.خميس مليانة

ملخص:

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة. ولكن من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض إستهلاك الغذاء، كمأ ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، الأمر الذي جعل الموارد الموجودة في العالم تتعرض إلى عملية إستنزاف بالغة الخطورة، ويكاد معظمها أن يختفي واحداً بعد الآخر، ونضوب الموارد لا يحدث لغير المتحدّد منها فقط بل الموارد المتحددة أيضاً هي الأخرى في طريقها إلى النضوب، ويقل مخزون الأخشاب على سبيل المثال بسبب تدمير الغابات في المناطق الإستوائية وإنحراف التربة حيث تتعرض للتعرية بسبب عوامل التصحر التي تسبب في معظمها الإنسان بتصرفاته غير الرشيدة، ويرجع إستنزاف الموارد إلى زيادة الإستهلاك نتيجة للنمو السكاني وإلى عدم إنتظام توزيع هذه الموارد، حيث يمكن أن تستحوذ دولة واحدة أو تضع مجموعة من الدول في العالم يدها على معظم المخزون من مورد واحد، بسبب سوء الإدارة وعدم التنبؤ بعواقب ممارسات الإنسان وإستخدامه للتقنيات الحديثة في الصناعة والزراعة دون محاولة تلافي النواتج الضارة أو تخفيف آثارها السلبية على البيئة.

وتسلط هذه المداخلة الضوء بإيجاز على طبيعة طبيعة العلاقة بين الفقر والبيئة ، وذلك من خلال:

أولاً : إشكالية الفقر : ثانيا : دور الفقر في التدهور البيئي في الوطن العربي

ثالثا : أهداف السياسة البيئية : رابعا:الإستراتيجيات البيئية

خامسا:أدوات السياسة البيئية

تمهيد:

يعيش الإنسان منذ أن خلقه الله عز وجل في بيئته يستمد منها قوته وأسباب نموه الفكري، والمادي، والأخلاقي والاجتماعي والروحي. والإنسان بما وهبه الله من خصائص بيولوجية تميزه عن باقي المخلوقات يعيش باستمرار في مستوى طاقة احتمال بيئته، بينما المخلوقات الأخرى تعيش دون مستوى احتمال بيئتها. ولقد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى إحداث إخلال بل تدهور بيئي في مكونات البيئة، بحيث أصبح خطر العيش فوق طاقة احتمال البيئة متوقعا بل لعله واقعاً في بعض المجالات وبعض الأقطار، إذ أصبح الحديث عن مشكلة الغذاء ومشكلة الطاقة ومشكلة السكان ومشكلة التلوث وهي مشكلات ناتجة عن النشاطات البشرية في البيئة

ففي ظل التحولات الرهيبة التي شهدتها العالم منذ بضعة عقود جعلته يعيش موقفاً صعباً لم يسبق له مواجهته، حيث تعاني الطبيعة على كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاطمة، ويعاني غالبية البشر من صعوبات وعجز في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية، في مقابل التردّي أو التدهور المتزايد لإطار معيشتهم، لذلك فإن قضايا البيئة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا البشر ومشاكلهم من حروب وفقر وزيادة سكان ونقص في التعليم والوعي، وهي تستمد هذه المكانة الحساسة من شموليتها لكل أشكال الحياة ابتداءً من الحياة النباتية والحيوانية إلى الأجسام المهيجرة، وأيضاً الماء والأرض والهواء التي تعيش فيها هذه الكائنات وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

ويعد الفقر أهم العوامل المسببة لتدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية في الكثير من دول العالم، لا سيما الأقطار العربية الفقيرة وبات مشكلة عالمية تستوجب معالجتها ليس لأسباب عالمية فحسب. بل لأسباب بيئية أيضاً، وإن مما يؤسف له أن العلاقة التي تربط بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية لم تعالج بالمستوى المطلوب إلى يومنا هذا، رغم المساعي الحثيثة في ذلك .

أولاً : إشكالية الفقر :

تعد إشكالية الفقر من الإشكاليات التي لا تزال تنال اهتماماً ، بحثياً وفكرياً وارفاً تبلور في عقول المفكرين من الاقتصاديين والسياسيين ، ومجموعة الأدبيات العلمية والمعرفية التي ناقشت في عمقها

الفكري مختلف أبعاد وتداعيات ظاهرة الفقر، غير أن الحقيقة غير القابلة للجدل هي أن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية التي تمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة . وهذا التعريف للفقر يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة، وخلال فترة زمنية محددة. بينما يبين التعريف العام للفقر على أنه حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للفرد ، وأهم تلك الأساسيات هي الغذاء ، الرعاية الصحية ، التعليم السكن وتوفير الاحتياطي المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد ما هو أشد من الفقر (Poverty) وهو العوز (Destitution) وهو ما يعرف بالفقر المدقع (Absolute Poverty)، وكلاهما أي الفقر أو العوز يندرجان تحت الفاقة، ولهذا فأول خطوات إصلاح وصلاحي أي مجتمع هو محاربة الفاقة والقضاء عليها، ولقد عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة ، بأنها الدول التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عن (600 دولار) وعددها (45 دولة) منها (10 دول) في آسيا والباقي في أفريقيا، ويبدو أن هذا المدى من مستوى الدخل لا يعبر بدقة عن مستوى الفقر في أغلبية هذه الدول فمنها (15 دولة) يقل فيها متوسط دخل الفرد عن (350 دولار) سنوياً . ورغم أهمية مستوى الدخل في الدلالة عن معدل التنمية فهو ليس المقياس الأفضل بين مقاييس التنمية، فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان باستخدام مقاييس أخرى، باعتبار أن هدف التنمية ومحورها هو الإنسان، منها المستوى الصحي والتعليمي والغذائي علاوة على مستوى الدخل منها متوسط العمر المتوقع للذكور والإناث ومستوى الأمية. ومن ثم فقد وسع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دائرة الفقر لتضم (70 دولة) من دول العالم وهذا يعني إضافة (25 دولة) أخرى لدائرة الفقر رغم أن متوسط دخل الفرد فيها جاوز الحد الذي حدده البنك الدولي، ولكن لا تزال هذه الدول فقيرة بمستوى ونوعية الحياة التي تقدمها لمواطنيها ، وهي تواجه نفس المشاكل التي تواجهها الدول الفقيرة دخلياً، والمفهوم الأكثر دقة والأوسع مضموناً للفقر يجعل خريطة الفقر تمتد من أفريقيا وجنوب آسيا حتى تبلغ مناطق في جنوب ووسط أمريكا والشرق الأوسط، وهكذا يمكن تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوافر المياه النقية صحياً للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوى

الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دخلها حسبما جاء في نظرية الحلقة المفرغة للفقر للعالم ميردال . وباستبعاد الصين والهند فإن أكثر من نصف سكان هذه الدول تظلهم الأمية ويبلغ متوسط فترة الحياة للفرد فيها (55) عاماً ويبدو مدى انخفاض هذا الرقم لو قورن بالدول الغنية، حيث يقدر بحوالي (76) عاماً أو يزيد، وليس هذا فحسب بل إن معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم الفقير يبلغ حوالي عشرة أضعاف نظيره في الدول الغنية، أي (94) حالة وفاة لكل ألف مولود بينما هو (8) حالات وفاة فقط لكل ألف مولود في العالم الغني. أما بالنسبة للبلدان العربية على وجه الخصوص فيمكن رصد المؤشرات التالية عن واقعها الاقتصادي والمسببة للفقر :

- انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنة بالمؤشرات الدولية .
- تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية .
- تراجع نصيب المنطقة العربية من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .
- الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية مع تركيز البطالة بين فئات الشباب والإناث .
- تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضاً.

ثانياً : دور الفقر في التدهور البيئي في الوطن العربي

يعد الفقر عدو البيئة والتنمية، وهذا ما نستشفه من قول الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه " لو كان الفقر رجلاً لقتلته " وقوله " إنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها " وهذا تلخيص بإيجاز للعلاقة بين فقر المجتمعات وإفساد وتدمير البيئة وتدهورها، فتأثر البيئة بالفعاليات البشرية في إستهلاك الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن لهم البقاء مما يتسبب في الإخلال بالتوازن الطبيعي وما ينشأ من تلوث وإنبعاث الغازات في الجو التي تسبب ظاهرة زيادة دفء الأرض. بالرغم من علمهم بهذه

المشاكل وغيرها والأضرار المترتبة عنها، كون أن الفقراء لا يفكرون بعقولهم وإنما توجههم وتحركهم إحتياجاتهم المعيشية الأساسية التي كثيراً ما تكون دون حد الكفاف ذلك أن كل ما يهمهم الحاضر وليس المستقبل .

وتواجه الأقطار العربية الفقيرة العديد من المشكلات البيئية الناجمة عن الفقر والممارسات البيئية الخاطئة وسنحاول تحديد بعض جوانب هذه المشكلة التي يذهب ضحيتها الإنسان والبيئة على حد سواء، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

أ - مشاكل البيئة الرئيسية في الدول العربية :

تتعرض البيئات العربية كباقي بيئات العالم إلى تدهور نوعية عناصرها بفعل الفقر وما ينجم عنه، وتتميز البلدان العربية بشكل عام بخصائص متقاربة من حيث الظروف المناخية ومحدودية الموارد الطبيعية والتوازن الهش في الأنظمة والايكولوجية، وتتمثل أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الدول العربية في:

***التصحّر:** يتعرض الوطن العربي إلى مشكلة تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة بفعل أنشطة الإنسان المختلفة كالرعي غير المدروس واحتثاث الأشجار للزراعة والوقود والبناء، وارتفاع ملوحة التربة وتلوث مياه الري، والتوسع العمراني العشوائي، وتتسم المناطق المحيطة بالصحراء بتوازن بيئي هش ما ساعد على حركة الكثبان الرملية واتساع الصحراء عند حدوث أي خلل لهذا التوازن، وتقدر الأراضي المهددة بالتصحّر بحوالي 10 بالمائة من مجمل مساحة الوطن العربي منها 50 بالمائة في السودان، و 40 بالمائة في بلدان المغرب العربي، و 10 بالمائة في المشرق العربي .

***تلوث المياه:** تعد المياه من أهم عناصر التنمية وأكثر ندرة في العلم العربي، ولقد ظهرت مشكلة التلوث المائي بجميع أنواعها نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية التي إتبعها معظم البلدان العربية دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التوازن البيئي .

***تدهور نوعية التربة**

إن تدهور الأراضي ظاهرة خطيرة تصيب جزءاً هاماً من الأراضي الزراعية، حيث تتعرض التربة لتدهور في نوعيتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وذلك بفعل الفيضانات ، الإفراط في الري ،

وإزالة الغطاء النباتي ، ومما زاد في تفاقم ذلك، تلك العوامل المرتبطة بالنشاط البشري وخاصة تلك الممارسات الزراعية غير المتكيفة.

*التنوع البيولوجي

إن التنوع البيولوجي يشمل جميع أنواع الكائنات الحية نباتية أو حيوانية إلى جانب الكائنات الدقيقة. وكل هذه الكائنات الحية تمثل الثروات الطبيعية. ويقصد بالتنوع البيولوجي قابلية التغيير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها وكذا تنوع النظم.

*البيئة الحضرية

هي بيئة المدن والتجمعات السكانية بما فيها من مصادر مختلفة للتلوث الناجم من أنشطة الإنسان اليومية والأنشطة الصناعية المتمركزة داخل المدن وعلى محيطها. وقد ساهم ضعف التخطيط العمراني في البلدان العربية وهجرة السكان من الريف إلى المدن في تفاقم المشاكل البيئية من تمرکز لوسائل النقل والصناعات في المناطق السكنية، وإفتقار المراكز الحضرية إلى أنظمة الصرف الصحي المناسبة ومرافق جمع النفايات الصلبة ومحطات معالجة النفايات، وإرتفاع نسبة الضجيج مما أدى إلى تزايد المشاكل الصحية.

*بيئة العمل

تتمثل في البيئة المحيطة داخل المصانع ومراكز الإنتاج، وينتج التلوث في هذه البيئة من انبعاث المواد الغازية والصلبة من العملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تعرض العمال لهذه المواد وتأثر صحتهم بها.

ب - مسببات المشكلة البيئية

ويمكن تلخيص أهم مسببات التدهور البيئي في الوطن العربي فيما يلي :

* غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية .

* تدني مستويات دخول الأفراد في معظم الدول العربية وخاصة في الريف مما يدفع السكان إلى الإعتماد بكثافة على الموارد الطبيعية . وحيث أن جودة البيئة من السلع الكمالية يقل الطلب عليها بانخفاض الدخل ويزيد بإرتفاعه .

* ضعف التوازن الحضري - الريفي والتخطيط العمراني في البلدان العربية ومايتبع ذلك من نقص في الخدمات الإجتماعية الضرورية لصيانة البيئة والمحافظة على نظافتها .

* غياب التخطيط الإقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى .

* ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها . * عدم ملائمة بعض التقانات المستوردة للبيئة العربية .

* ضعف الجهود العربية المشتركة في معالجة القضايا البيئية وبخاصة المشتركة بينها.

ثالثا : أهداف السياسة البيئية :

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، وفي هذا الإطار تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق :

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت و تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف أثاره البيئية قدر الإمكان .
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان .
- مراعاة اعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمن الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات جدوى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: الإستراتيجيات البيئية

*مكافحة التصحر : تتمثل أهم عناصرها في :

- ابتكار وتطوير أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي والأراضي الزراعية المنتجة .
- تطوير تقانات لتثبيت الكثبان الرملية ومنع إغراق التربة بفعل الماء والهواء .
- تطوير أنواع وسلالات من النباتات البرية لزراعتها في المناطق الجافة والقاحلة .
- إقامة الأحزمة الخضراء أمام واجهات زحف الصحراء .
- تطوير تقانات ري المناطق الجافة والقاحلة بالمياه المالحة وتصميم شبكات السدود لحجز مياه الفيضانات في المناطق شبه الصحراوية .

*مكافحة تلوث المياه: وتتمثل في:

- تطوير طرق لضبط نوعية مياه الشرب والبحيرات والأنهار والسدود ومراقبة مستوى الملوثات فيها.
- تطوير تقانات معالجة المياه المدنية و الصناعية الملوثة لإعادة استخدامها .
- تطوير معايير ومواصفات لنوعية المياه .
- ضبط وترشيد استخدام المخصبات الزراعية .

* مكافحة تلوث التربة: وتتمثل أهم عناصرها في:

- التعرف إلى أنظمة وآليات تحدد الخصائص الذاتية للتربة.
- تطوير طرق مكافحة التلوث وحماية التربة.
- تطوير مواصفات قياسية لنوعية التربة لتقدير صلاحيتها الإنتاجية وفق كل محصول .

* مكافحة تلوث الهواء: وتتمثل أهم عناصرها في:

- تطوير طرق مراقبة وقياس نوعية الهواء .
- معالجة النفايات الغازية وتطوير التقانات عديمة الانبعاثات الغازية .
- التعرف إلى أنظمة وآليات تفاعل الملوثات مع مكونات البيئة الهوائية.

*المحافظة على التنوع الوراثي (البيولوجي) : وتتمثل أهم عناصرها في:

- التعرف على النظم البيئية التي تعيش فيها الأنواع والسلالات.
- حماية النظم البيئية من التلوث والزحف السكاني.

- الكشف عن الأسس العلمية لإعادة استزراع السلالات المختلفة.
- بتكرار برامج لإدارة المحميات الطبيعية للأنظمة البيئية بما في ذلك برامج المراقبة.
- تحديد المعايير والمواصفات للحدود الدنيا للملوثات التي تؤدي إلى الإختلال بالتوازن الإيكولوجي للأنظمة الموجودة.

***مكافحة تلوث البيئة المهنية: وتتمثل أهم عناصرها في:**

- تطوير معايير ومواصفات بيئة العمل من حيث تحديد المستويات ومعدلات التركيز القصوى للملوثات المسموح بوجودها في هواء مراكز الإنتاج .
- التعرف على آلية التأثير الصحي لجميع الملوثات .
- تطوير طرق مراقبة الهواء والتخلص من الانبعاثات داخل بيئة العمل.
- *مكافحة تلوث البيئة الحضرية: وتتمثل أهم عناصرها في:**
- وضع الأسس العلمية لإدماج المتطلبات البيئية في صلب التخطيط الإقليمي.
- تطوير إدارة البيئة الحضرية للحفاظ على الموارد البيئية وتحسين نوعية الحياة.
- إبعاد مصادر التلوث والمراكز الصناعية إلى خارج المناطق الحضرية.
- العمل على خفض انبعاث التلوث والضجيج من وسائل النقل.

خامسا: أدوات السياسة البيئية

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسة البيئية هي الأدوات التعليمية والتثقيفية، الأدوات المؤسسية والتشريعية والأدوات التنظيمية المباشرة.

أ-الأدوات التعليمية والتثقيفية

تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الأنترنت، المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية. وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها. وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية

وجمعيات حماية المستهلك. وبالنظر للموضع في البلدان العربية فإننا نلاحظ خلو الساحة من مثل هذه التنظيمات في بعض البلدان وعدم فعاليتها في البلدان التي توجد فيها.

ب -الأدوات المؤسسية والتشريعية

تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون. وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية، إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.

ج -الأدوات التنظيمية المباشرة

يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار إليها سابقاً، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية في آليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية ووجود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي . وهناك ثلاثة أساليب من التنظيم تستخدم في مكافحة التلوث البيئي هي: التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم ، التنظيم المبني على التكنولوجيا ، والتنظيم المبني على آليات السوق.

د- التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم: يتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للإنبعاثات أو مستويات تركيز الملوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر وقد شاع استخدام هذا النوع من أدوات التنظيم في الولايات المتحدة في السبعينات. والثمانينات ولكن بدأ التخلي عنه في التسعينات. ويعاب على هذا النوع من التنظيم أنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات من المصادر المختلفة وبالتالي يزيد من التكلفة الكلية لخفض الملوث ولا يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات الكفأة في خفض التلوث.

هـ- التنظيم المبني على التكنولوجيا: ويتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث ويكثر استخدام هذا النوع من التنظيم في الدول المتقدمة كأوروبا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وأشهر الأمثلة على هذا النوع ما يعرف بنظام

" كافي CAFE " أو كفاءة الإحتراف الداخلي للوقود والمستخدم لخفض التلوث في قطاع النقل والمواصلات في الولايات المتحدة ونظام " أفضل التقنيات المتوفرة " الذي تتبعه وكالة حماية البيئة الأمريكية في تنظيم مصادر التلوث الصناعي الجديد، وبالرغم من أن هذا النوع من التنظيم قد يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات الكفأة في خفض التلوث إلا أنه يعيبه أيضا عدم الأخذ في الإعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات في المصادر المختلفة وبالتالي لا يقلل التكلفة الكلية للخفض المحقق من مستوى التلوث.

و- **التنظيم المبني على آليات السوق:** أو تصحيح القوة السوقية للأخذ في الإعتبار آثار التلوث الناجم عن الأنشطة الإقتصادية. وهو النوع الذي تدعمه وتشجعه النظرية الإقتصادية كأجبح الأساليب لمكافحة التلوث وخاصة في الإقتصاديات الحرة والتي تعتمد آلية السوق في توزيع الموارد الإقتصادية. وهناك نوعان من الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب من التنظيم، النوع الأول هو الأدوات السعرية، وتتمثل في الدعم والضرائب. وتفرض الضرائب إما مباشرة على التلوث وتعرف بـ " الضرائب البيوقفية - Pigovian Taxes " أوغير مباشرة على إنتاج أو إستهلاك أو مدخلات الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلعة المرتبطة بالتلوث. أما الدعم فيمنح عادة للإنتاج النظيف المعتمد على التدوير وإعادة الإستخدام ، أو مدخلات الإنتاج النظيف كدعم الطاقة المتجددة. أما النوع الثاني فهو الأدوات الكمية وتتمثل في الحصص الكمية المسموح بها وتفرض إما مباشرة على مقدار التلوث أو غير مباشرة على مقدار المنتج أو كميات مدخلات الإنتاج أو واردات السلعة المرتبطة بالتلوث.

الخاتمة

تعد إشكالية الفقر من الإشكاليات التي لا تزال تنال اهتماماً ، بحثياً وفكرياً وافرا تبلور في عقول المفكرين من الاقتصاديين المفكرين والسياسيين ، ومجموعة الأدبيات العلمية والمعرفية التي ناقشت في عمقها الفكري مختلف أبعاد وتداعيات ظاهرة الفقر ، لاسيما في التأثير على البيئة في تزايد حدة القضايا البيئية المعاصرة وتفاقم آثارها في الآونة الأخيرة بالشكل الذي أثار الإنتباه نحو الإهتمام بالبيئة بحثاً ودراسةً، تحليلاً وتقييماً، للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الفقر بالتدهور البيئي ، لكشف أسرارها، والتعرف على مشاكلها وهمومها وكيف يمكن للإنسان أن يتعامل معها بأسلوب راشد بما يحقق لها الصيانة والحماية والإستدامة من أجل ضمان مستقبل مسيرة الحياة. والسياسة البيئية هي احد مجالات السياسة

الاقتصادية التي إهتمت بالبيئة ومشاكلها، ولكن وللأسف هناك من الأفكار التقليدية ما تزال ترى بأن السياسة البيئية لا تستطيع أن تساهم إلا بالقليل في حسم القضايا البيئية، وبالرغم من ذلك يجب ألا نغفل ما للسياسة البيئية من أهمية كبيرة في حل مشاكل الموارد والبيئة.

المراجع

- 1- . مصطفى بابكر، " المشاكل البيئية في العالم العربي ومسبباتها "، السياسات البيئية 25، جانفي 2004.
- 2- خليل حسين ، " السياسات العامة في الدول النامية " دار المنهل اللبناني ،، بيروت ، 2007.
- 3- محمد عبد القادر الفقي ، "حول بيئة الفقر وفقر البيئة "، مجلة البيئة ، العدد 113، 1993.
- . احمد السيد النجار، كتاب بعنوان الفقر في الوطن العربي.. قراءة وتحليل، دار النشر للطباعة المصرية، مصر. 2006.
- 5 - . إبراهيم سليمان، قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني 2006.
- 6 - محمد عبد الله حماد، التوازن بين البيئة و التنمية، بحث مقدم إلى ندوة البيئة و التنمية تكامل لا تصادم (17-19 ماي 1992) الرياض - المملكة العربية السعودية، غير منشور.